



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الأبنية المدرسية في العراق حلول اجتماعية

علي المعموري



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الأبنية المدرسية في العراق .. حلول اجتماعية

علي المعموري *

مدخل

لا يخفى ما للتعليم من دور أساسي في حياة أي أمة، وتدعيم قوة الدولة، فالتعليم يرفدها بكل ما تحتاجه لبناء عناصر قوتها وديمومة وجودها، من المعلمين الى المهندسين وصناع القرار والاطباء والعاملين في مختلف قطاعاتها بما فيها العسكرية والاقتصادية والثقافية.

وأي نجاح تنموي يعتمد اليوم بالدرجة الأولى على القدرة على استغلال عناصر القوة، ولا تتوفر هذه القدرة نهائياً دون تعليم قوي رصين، ينتج عقولاً قادرة على التفكير المنظم، وتمتلك المهارة الكافية للانخراط في النشاط التنموي، اقتصادياً كان أم اجتماعياً، في كل تلك النشاطات، يكون للتعليم الدور الأساس.

من جانب آخر، يسهم التعليم في ترسيخ الهوية الوطنية، وبناء مواطن منسجم مع دولته، محب لها، مدافع عنها، ويتجلى دور التعليم في هذا الجانب عبر مسارين، الأول دور الهيئة التعليمية المدرسية بشكل جيد، الحائزة على تعليم ممتاز يؤهلها لأداء أخطر دور في المجتمع، وهو التعليم، المعلم هو اللبنة الأساس لبناء مجتمع متماسك، وطني، وهو الذي ينقل القيم الى النشء الجديد، ويعزز انتمائهم جنباً الى جنب تعليمهم ما يحتاجونه للإسهام في بناء بلدهم.

المسار الثاني معنوي، يظهر ويتشكل في نفس الطفل حين تتوفر له بيئة تعليمية محفزة، مدارس نظيفة، مجهزة بشكل جيد، جميلة التصميم، تشكل بيئة صالحة لتكوينه نفسياً دون عقد، وتنمية شعوره بالانتماء الى وطنه عبر اشعاره بأهميته للوطن من خلال توفير كل ما يحتاجه في المدرسة، حتى تغدو بديلاً للبيت، وموضعا لراحته النفسية.

من هنا، تبدو أهمية توفير البنية التعليمية اللازمة في العراق، سعياً الى حماية مستقبله.

* باحث في الشأن السياسي.

نقص المدارس .. مشكلة متفاقمة

يعاني العراق من نقص كبير في أعداد المدارس، مما يسبب تكديسا في الصفوف، وتراجع في العملية التعليمية على مستوى التعليم الأولي، الأمر الذي يترافق مع عزوف المتخرجون عن مهنة التعليم بسبب توقف التعيين المركزي للمعلمين، لعدم قدرة الحكومة على استيعاب أعدادهم في المدارس الموجودة فعليا.

وقد سبق أن صرح وزير التربية السابق بأن العراق بحاجة الى أكثر من 20 الف مدرسة بحلول عام 2022.

وتذكر العديد من التقارير أن تكديس الطلاب في المدارس العراقية يصل الى (70) طالب أو أكثر في العديد من المدارس، والرقم المذكور في العاصمة بغداد، الأمر الذي يعني وجود عدد أكبر في مدارس الارياف.

وتذكر تقارير أخرى أن أغلب المدارس العراقية تعمل بنظام دوام ثلاثي، في محاولة لسد العجز الحاصل أمام كثافة الطلاب وقلة عدد المدارس، والارقام المتوفرة بشأن الحاجة الى المدارس أغلبها يعود الى سنوات مضت، فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة التربية عام 2009 أنها بحاجة الى 5318 مدرسة جديدة، ناهيك عن تهالك الأبنية المدرسية القديمة التي تحتاج الى إعادة إعمار. انفقت الولايات المتحدة حوالي المليار ونصف المليار دولار على تأهيل وبناء المدارس في العراق إبان وجود القوات الامريكية في العراق. في ظل ضعف التخصيصات المالية المرصودة لدائرة الأبنية المدرسية في وزارة التربية.

وزاد الطين بلة أن الوزارة هدمت العشرات من المدارس ضمن صفقة كبيرة لبناء مدارس جاهزة، وبقيت تلك المدارس دون بناء بعد أن شاب الفساد صفقة البناء، ودخول العراق في أزمة اقتصادية عقب سيطرة تنظيم داعش على مساحة واسعة من العراق، مما اضطر وزارة التربية الى دمج عدد من المدارس مع بعضها في بناية واحدة قادت الى الاضطرار لنظام الدوام الثلاثي، أو لبناء كرفانات بشكل عاجل بالاعتماد على المنح والمساعدات الدولية.

وقد وضعت استراتيجية التربية والتعليم العالي أهدافا طموحة لسد النقص الحاصل في الأبنية المدرسية، وقد تضمنت الأرقام التالية:

1. بناء 14440 بناية جديدة لرياض الاطفال والمدارس الابتدائية.
2. بناء 4300 مدرسة جديدة للمدارس الثانوية والمتوسطة.
3. بناء 207 بناية جديدة للمدارس المهنية
4. ترميم 5504 مدرسة ابتدائية ورياض الأطفال
5. ترميم 1477 مدرسة ثانوية ومتوسطة
6. ترميم 140 مدرسة مهنية
7. فك ازدواج ثلاثي ل 1400 مدرسة
8. مشروع بناء 5000 مدرسة لفك الأزواج الثنائي

إلا أن الوقائع بينت أن أي من هذه الاهداف الطموحة لم يتحقق، وفي أحسن الظروف وصلت نسب الانجاز في مجمل المشاريع الى درجة متدنية لم تتجاوز الـ40%، وفوق ذلك، منحت مقاولات بناء المدارس الى جهات غير مختصة، مثل منح شركة الصمود للصناعات الفولاذية عقدا لبناء (181) مدرسة بديلة عن المدارس الطينية، وهذه الشركة غير متخصصة في هذا النوع من المشاريع، ولا تملك المهارات الكافية لبناء المدارس ولا تعرف متطلباتها المعنوية والمادية، وعلى هذه الاحالة غير الموفقة يمكن أن نقيس بقية المشاريع، ونفهم سبب تلكؤها.

وكلما مرت السنوات ازدادت الأزمة تفاقما، دون أن يقدم حل واقعي لها، في ظل عجز الدولة، واستشراء الفساد، وضعف الرقابة على المنفذين، وارتباطهم بجهات سياسية تحميهم.

المقترح: أن يتم منح إعفاء ضريبي لمن يتبرع ببناء مدرسة في العراق، أسوة بالإعفاء الممنوح لمن يبني مسجدا، وفق التفاصيل الاتية:

1. يتم وضع آلية تفصيلية لنسبة الإعفاء الضريبي على المتبرع ببناء مدرسة وأن يكون الإعفاء تصاعديا حسب حجم التبرع، وأن يكون محفزا ويحدث فرقا حقيقيا عند المتبرع، أي بمعنى:
أ. كلما كان حجم المدرسة كبير، والحاجة إليها فعلية في المنطقة التي تبنى بها، تزداد نسبة الإعفاء الضريبي وعدد سنوات الإعفاء.

- ب. إذا بنى المتبرع أكثر من مدرسة، أو مدارس متعددة حسب المراحل، مثل بناء ثلاث مدارس ابتدائية ومتوسطة واعدادية تزداد نسبة الاعفاء الضريبي وسنواته.
- ج. تزداد نسبة الإعفاء وسنواته إذا قام المتبرع مثلاً ببناء محلات ملحقة بالمدرسة يتم الانفاق من إيراداتها على المدرسة ومنح المعلمين نسبة من الإيراد.
- د. كذلك يزداد الاعفاء وسنواته إذا تبرع ببناء مساكن للهيئة التدريسية. بناية متعددة الطوابق مثلاً. وتكون ضمن ممتلكات المدرسة.
- هـ. تزداد نسبة الإعفاء الضريبي وعدد سنواته إذا قام المتبرع بوقف نشاط تجاري، أو بناية أو أي نوع من أنواع الوقف الخيري الذي يعود ريعه على المدرسة التي تبرع ببناؤها.
- و. كذلك يتم منح اعفاء خاص ودعم لمن يتبرع بتشيد مدارس مهنية متخصصة في مناطق معينة تحتاج لها، مثل إعدديات للزراعة، والتدريب المهني فيكون الاعفاء أكبر هنا.
- ز. يمكن أن يصل الى إعفاء ضريبي تام لو تكفل المتبرع بإقامة إعدادية زراعة، أو اعدادية تدريب مهني، ثم يقوم بتشغيل خريجها في مشروع زراعي أو صناعي يملكه المتبرع.
- ح. تسمية المدرسة باسم المتبرع او بالاسم الذي يرغب هو بإطلاقه على المدرسة على أن لا يثير الاسم أي نعرات طائفية أو عرقية وأن لا يكون مضراً بالسلم الوطني.
2. يجب أن يخضع التبرع لرقابة شديدة، لكي لا يشوبه الفساد ويتم تسليم مدارس وهمية والحصول على الاعفاء دون تقديم تبرع حقيقي، أو غير مطابق للمواصفات او أي شكل من أشكال الفساد.
3. لا بد ان يتم بناء المدارس بطريقة تحافظ على صحة الطلاب، وتراعي الظروف البيئية وتقلبات الجو والحر والبرد والاضاءة والتهوية الطبيعية، حيث ظهرت نتائج سلبية لمشروع وزارة التربية ببناء المدارس الكرفانية الذي تم تبنيه عام 2011 فكانت غير ملائمة لبيئة الدراسة.
4. العمل على تسهيل اجراءات استلام المدرسة، حيث قام عدد من المواطنين من قبل ببناء مدارس وتبرعوا بها لوزارة التربية ولكن تعرقل استلامها، او بقيت فارغة دون ان يتم استثمارها.

5. يمكن أيضا أن يتم منح تسهيلات أخرى بالنسبة للمناطق المحررة، مثل تقديم أولوية للمستثمرين أو المقاولين ممن تبرعوا ببناء المدارس أو إعادة إعمارها في المدن المتضررة أثناء عمليات التحرير.

6. يمكن أيضا التعاون مع المؤسسات الدينية بهذا الخصوص، وتوجيه المتبرعين، والذين يخرجون الحقوق الشرعية من أموالهم نحو تدعيم الأبنية المدرسية وتوجيه تبرعاتهم الى هيئة التي ستتولى الاشراف على عمليات البناء مع الحرص على أن يكون المتبرع هو الرقيب الاول على عملية البناء ضمانا لجودته ولتقليل الفساد الممكن الحصول.

7. من جانب آخر، فإن مشكلة نقص الكوادر التدريسية هي المرادف المزمّن لمشكلة نقص الأبنية المدرسية، ويمكن القول أن السبب الأساس لعزوف الطلاب من ذوي المعدلات العالية عن التوجه نحو كليات التربية يكمن في انعدام فرص العمل، ويمكن بالتزامن مع إطلاق مشروع التبرع ببناء الأبنية المدرسية أن يتم اتخاذ اجراءات معينة تضمن رفع رغبة الطلبة من ذوي المعدلات العالية بالتوجه نحو كليات التربية، مع تطوير مناهج هذه الكليات والاهتمام بها والصرامة في تعليم طلابها، ومن تلك الاجراءات:

أ. اضافة خريجي كليات التربية والاداب والعلوم الى نظام التعيين المركزي، ولو بنسبة معينة منهم، لا تقل عن 50%، تشمل الخريجين ذوي المعدلات الإعلی في كلياتهم وأقسامهم وبحسب الحاجة الفعلية لهم.

ب. تخصيص قطع أراضي وقروض ميسرة لهم.

ج. الاستفادة من الأبنية السكنية التي سيتبرع بها المحسنون ممن سيبنون المدارس التي اقترحناها في الورقة هذه، مع تقديم امتيازات مالية لمن يقبل الخدمة لأكبر عدد من السنوات في الارياف، وفي المدارس المهنية المتخصصة.

الفوائد المترتبة على المقترح.

1. تقليل الضغط الحاصل على المدارس في التعليم الأولي، بما يسهم برفع مستوى العملية التعليمية، خصوصا أن الطلاب الاذكياء من اصحاب المعدلات العالية سوف يبدأون بالتقديم على الكليات التي تذهب مخرجاتها الى الخدمة في القطاع التعليمي الأولي.

2. من جانب آخر، فإن زيادة عدد المدارس سوف يسهم بزيادة القدرة على استيعاب خريجي كليات التربية والتربية الأساسية والآداب والعلوم وادراجهم لإداء وظائف تعود بمردود فعلي على الدولة، وتقليل سخطهم، بما يسهم بدوره بتوفير فرص عمل لآخرين، لأن هؤلاء المعلمين والمدرسين سوف يبدأون ببناء منازل لهم، وتكوين أسر، توفر احتياجاتهم فرص عمل للآخرين.
3. من جانب ثاني، سوف تبدأ معدلات كليات التربية والتربية الأساسية والآداب بالارتفاع، بما يقلل الضغط الحاصل على العديد من الكليات الأخرى التي يرغب الطلبة بالانتساب لها لغرض الحصول على فرصة عمل بعد التخرج، مثل الضغط على كليات المجموعة الطبية ومعاهدها، وكلية الشرطة والكلية العسكرية، وسوف يسهم المقترح بحصول رضا عام عن القبولات المركزية كل عام في الكليات العراقية، بما يحسن سوق العمل وينقل العراق الى اقتصاد المعرفة القائم على الاستثمار في الانسان وتنمية الموارد البشرية.